

محضر إجتماع لجنة الصناعة والبحث العلمي

الإثنين ٢٨ يناير ٢٠١٩

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية إجتماعاً برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وحضور السادة رؤساء وأعضاء مجموعات العمل المتخصصة للجنة كالتالي :

١. مجموعة عمل الوقوف على أهم التحديات البيروقراطية وسبل التغلب عليها

- م. خالد حمزة – رئيس مجموعة العمل ورئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية
- م. زكريا الشافعي – عضو مجموعة العمل
- د. محمد هلال – عضو مجموعة العمل

٢. تقنين الإقتصاد الموازي

٣. خلق قيمة مضافة للصناعة المصرية، وتشجيع وتعميق التصنيع المحلي

- أ. مصطفى إبراهيم – رئيس مجموعتي العمل
- م. جمال عفيفي – عضو مجموعة العمل
- أ. عمرو فتوح – عضو مجموعة العمل

٤. رفع الميزة النسبية والتنافسية للمنتج المصري والخروج به للعالمية

يتولى هذا الملف كل من :

- د. يسري الشقاوي – رئيس مجموعة العمل
- م. حسن الشافعي – عضو مجموعة العمل وعضو مجلس إدارة الجمعية
- م. جمال عفيفي – عضو مجموعة العمل
- م. أحمد الزيات – عضو مجموعة العمل

كما حضر الإجتماع عدد من السادة أعضاء اللجنة ورؤساء لجان (الإستيراد والجمارك – الزراعة – التصدير) وذلك في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الإثنين الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٩ بمقر الجمعية بالجيزة، بهدف إستعراض ومناقشة:

- التوصيات التي تم الخروج بها من قبل مجموعات عمل اللجنة
- الإتفاق على أهم الموضوعات المراد طرحها من قبل اللجنة لمناقشتها خلال لقاء مع رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة خلال الفترة القريبة القادمة.

وقد تم إستعراض كافة محاضرات إجتماعات مجموعات العمل المشار إليها وتوصياتها ، ثم تم فتح باب المناقشة بشكل أكثر إستفاضة بشأن الموضوعات الأربعة الرئيسية للجنة ، وفي نهاية اللقاء تم التوافق على أهم التوصيات المتخصصة التالية للعمل على سرعة تفعيلها خلال الفترة القادمة وذلك على النحو التالي :

➤ **أولاً: تقنين الإقتصاد الموازي (غير الرسمي)**

- الإسراع في تشريع قانون جديد يعتمد على منح المزايا التي تضمن إستقطاب نسبة من السوق غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية من خلال :
 - إيجاد حزمة من الحوافز الضريبية القوية تضمن تقديم إعفاءات للراغبين في دخول السوق الرسمي : (إعفاءات ضريبية - تخفيف عبء سداد التأمينات الإجتماعية - والتأمين الصحي - والتأمين على الحياة... إلخ).
 - فتح المجال للشمول المالي ومنحهم فائدة منخفضة للإقتراض ، مع ضرورة إيجاد آلية لتطبيق الشمول المالي وتبسيط الإجراءات المطلوبة.
 - وضع آلية ميسرة وناجزة للحصول على التراخيص
 - منح أراضي مرفقة بطرق سداد ميسرة للراغبين في الدخول للسوق الرسمي
- على أن يتم تقديم المزايا المشار إليها من خلال ربط فترة التمتع بها بمدة زمنية محددة لضمان إستقطاب أكبر نسبة ممكنة للدخول إلى السوق الرسمي (ثلاثة سنوات على سبيل المثال) وتخفض المدة تدريجياً مع التأخر في الإشتراك.
- إيجاد نظام قوي للمحليات يضمن قيامها بالدور المنوط بها بشكل قوي وفاعل لا يشوبه أي نوع من أنواع الفساد الإداري وذلك من خلال :
 - الإسراع في إصدار قانون للمحليات وإيجاد الآليات التي تضمن تفعيله ، وأن يتضمن أساليب جذب عناصر الإقتصاد غير الرسمي
 - العمل على إيجاد نظام يضمن الإستقلال المالي للمحليات
- دراسة إمكانية الإستعانة بالخبرات الأجنبية في وضع منظومة متكاملة للتطبيق .

➤ **ثانياً : خلق قيمة مضافة للصناعة المصرية ، وتشجيع وتعميق التصنيع المحلي**

- مطالبة هيئة التنمية الصناعية ووزارة الصناعة بإعداد قائمة ، تتضمن الصناعات التكميلية (مستلزمات الإنتاج) التي لا يتم تصنيعها في مصر ، والتركيز على صناعتها وطرحها في صورة مشاريع وفرص إستثمارية للشباب مع إعطائها الأولوية في الحصول على الحوافز ، وذلك بهدف تقليل الواردات ودعم الصناعة المصرية وتشجيعها.

- الإجتماع مع كبار المستوردين في مصر، وتوجيههم نحو التصنيع المحلي لما يتم إستيراده من سلع ومنحهم كافة المزايا التحفيزية والتسهيلات للبدء في ذلك، وذلك من خلال اللجوء لملف كبار العملاء بمصلحة الجمارك المصرية لتحديد الفئات المستهدفة من كبار المستوردين في مصر .
- حماية الصناعة المصرية ، من مخالفات الإستيراد والمنتجات مجهولة المصدر والفواتير غير الحقيقية.
- ضرورة إعطاء البحوث والتطوير القدر الكافي من الإهتمام مما يضمن الخروج بمنتجات عالية الجودة ومطابقة للمواصفات ، مع إيجاد آلية تحفيزية لإلزام المصانع بتخصيص جزء من ميزانيتها للبحوث والتطوير والتعاون مع مراكز البحوث والجامعات المتخصصة في هذا الشأن.

➤ **ثالثاً : رفع الميزة النسبية والتنافسية للمنتج المصري والخروج به للعالمية**

- تعظيم الإستفادة من الصناعات الغذائية في مصر وتحديدًا في بعض السلع الأساسية، وقد تم التوافق على على أن يتم البدء بتصنيع زيوت الطعام محلياً (كمنموذج يتم تطبيقه لاحقاً على منتجات أخرى) على أن يتم التركيز على زراعة المحاصيل المنتجة للزيوت وخلق قيمة مضافة لها من خلال تصنيعها محلياً ، حيث أن الصناعات الزيتية تعد سوق كبير جداً نظراً لتعداد السكان في مصر ، كما يمكن إستعاضة بعض الواردات بالتصنيع المحلي ، حيث أن واردات مصر من الأغذية تمثل في مجملها حوالي ١٠ مليار دولار وتمثل واردات الزيوت نسبة ١٠٪ منها .
- تم عرض الأمر على م.علاء دياب - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية حيث تم الإتفاق على ضرورة وضع تعديل تشريعي بقانون الإستثمار الزراعي بالتنسيق مع الهيئة العامة للإستثمار بمنح حوافز إستثمارية للمستثمرين في زراعة المحاصيل الزيتية على أن تكون المزارع ملحقة بمصانع لإنتاج زيوت الطعام.

➤ **رابعاً : الوقوف على أهم التحديات البيروقراطية وسبل التغلب عليها (تخصيص الأراضي -**

التراخيص والسجل - الجهات المتعاملة : (الدفاع المدني - البيئة - الجمارك "كافة ما يتعلق بالتشوهات الجمركية" ...).

- بدء إتخاذ إجراءات تفعيل الحكومة الإلكترونية لإنجاز كافة الخدمات للمواطنين إلكترونياً ، وإنشاء مكاتب متخصصة لتقديم الدعم والمساعدة للمواطنين الذين يجدون صعوبة في التعامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية ، بحيث يمكن إنجاز الخدمات الإلكترونية الخاصة بهم.
- عقد لقاء مع المهندس / مجدي غازي - رئيس هيئة التنمية الصناعية خلال الفترة القريبة القادمة لمناقشة وإستعراض ما يلي من مقترحات وتوصيات:

١- أن تكون ولاية الأراضي الصناعية ملك للقطاع الجغرافي التابعة له قطع الأراضي

- ٢- أن يتم تطوير دور هيئة التنمية الصناعية ليصبح دور تنموي ينصب على تنمية الصناعات وتعميق التصنيع المحلي ومواجهة التحديات التي يواجهها صغار وكبار المصنعين .
- ٣- إعادة النظر في القانون رقم ١٥ الخاص بالتراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية للوقوف على التحديات الخاصة بالتطبيق بحيث يتواءم مع إزالة التحديات الراهنة التي تواجه الصناعة المصرية .
- ٤- تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية (لأول مرة أو للتجديد) مع إعادة النظر في المدد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون لتمام التنفيذ .
- ٥- إعادة النظر في الرسوم المعيارية التي تحصل عليها هيئة التنمية الصناعية والصادرة بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١٨ حيث نرى أن هذه التكاليف المعيارية لا تعمل على تشجيع الصناعة وتكبلها برسوم باهظة جداً لا تتناسب مع الفكر الصناعي التنموي ، حيث أن تلك الرسوم لا تؤدي إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدخول في الإقتصاد الرسمي بل قد تشجع بعض القطاعات الرسمية إلى الهروب منه .
- ٦- وضع آلية بأن يكون التعامل بين المصنعين والجهات والهيئات المختلفة التي يلزم الحصول على موافقاتها للحصول على الترخيص الصناعي وفقاً لما يناسب كل نوع صناعة من متطلبات (الدفاع المدني - جهاز شؤون البيئة - السلامة والصحة المهنية - أجهزة الحكم المحلي .. إلخ) وعلى أن يتم ذلك من خلال هيئة التنمية الصناعية وبمعاونتها وليس بشكل مباشر بين المستثمر والهيئات المشار إليها .
- ٧- مطالبة وزارة المالية ممثلة في مصلحة الجمارك بإعادة النظر في ما يظهر من تشوهات جمركية في بنود التعريف والإستعانة بخبرات المستثمرين والمصنعين المتعاملين مع مصلحة الجمارك ووضع رؤيتهم في الإعتبار عند تعديل التعريف الجمركية ، ووضع آلية متفق عليها تدعم تعميق المكون المحلي في الصناعة المصرية وزيادة الإستثمارات الصناعية .
- ٨- إعادة النظر في الدليل الإرشادي لإعداد الملف الفني للحصول على ترخيص التشغيل .

وفي نهاية اللقاء قد الإتفاق على ما يلي :

- أن يتم تلقي مقترحات الأعضاء حول تنظيم وتشجيع الإستثمار في زراعة وصناعة الزيوت في مصر وآليات تطوير الزراعات الزيتية القائمة ، حتى يتسنى عرض كافة المقترحات المجمع على السيد وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي خلال اللقاء الذي تنظمه الجمعية على شرف وحضور سيادته خلال الفترة القريبة القادمة .
- أن يتم تلقي مقترحات الأعضاء حول الموضوعات التي يرون ضرورة طرحها على السيد رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة خلال الندوة التي تنظمها الجمعية بحضوره يوم ١٤ فبراير ٢٠١٩ بمقر الجمعية بالجيزة .
- أن يتم إرسال دعوة للسيد المهندس / مجدي غازي - رئيس هيئة التنمية الصناعية لتحديد موعد لقاء بين سيادته والسادة أعضاء اللجنة خلال الفترة القريبة القادمة لطرح الموضوعات التي تم الإشارة إليها .